تأثير اللوبى الصهيونى
على السياسة الخارجية الأمريكية
دراسةحالة:لجنة الإيباك وقضية الاستيطان الإسرائيلى (٢٠٠٩-٢٠١٧)

إنجى المهدى *

سعت الدراسة إلى تحديد حجم تأثير اللوبى الصهيونى على السياسة الخارجية الأمريكية بشأن بناء المستوطنات فى فلسطين طوال فترة حكم الرئيس باراك أوباما. هذا لأن الفترة المختارة شهدت مستجدات على الصعيدين الإقليمى والدولى، كان لها تداعياتها الخطيرة على الأمن القومى، سعيًا لفهم آليات عمل اللوبى الصهيونى، والعمل على وضع آليات موازية لها على الجانب العربى.

مقدمة

تعد منظمة الإيباك AIPAC: اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة أو ما يعرف باسم اللوبى الصهيونى أحد أهم أبرز جماعات المصالح فى الولايات المتحدة، وتمثل المصالح الإسرائيلية لدى الكونجرس الأمريكى منذ إنشائها خمسينيات القرن العشرين. وبالرغم من وجود منظمات مركزية أخرى تسعى إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية لكنها ليست بنفس قوة وهيمنة اللوبى الصهيونى فى تأثيره فى صانع القرار خاصة الكونجرس الأمريكى.

* مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٨ .

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة فى التالى:

١- إضفاء نوع من التراكم المعرفى من خلال التركيز على أحد أهم المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية وهو اللوبى الصهيونى، وتقديم رؤية عن أهمية الدور الذى يلعبه اللوبى الصهيونى. خاصة لجنة الإيباك كمؤسسة معترف بها فى الولايات المتحدة لدى صانع القرار الأمريكى، الذى له أكبر قدر من الهيمنة فى إعطاء مصالح إسرائيل الأولوية الكبرى فى التحقيق على حساب مصالح أخرى.

٢- مدى تأثير لجنة الإيباك على الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ممثلة فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، خاصة قضية الاستيطان، فى ظل التطورات التى طرأت على مشكلة البحث، وصدى هذه المستجدات على الأمن القومى الإسرائيلى فى ظل الحكومة اليمينية.

وتعد الأهمية العلمية للورقة البحثية مقدمة لأهمية عملية أكثر قيمة، تتمثل فى الاستفادة من آليات لجنة الإيباك للضغط على السياسة الخارجية الأمريكية، والعمل على وضع آليات موازية لها فى الجانب العربى للتأثير فى السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تكوين لوبى عربى.

أولا: لجنة الإيباك

تعد لجنة الإيباك هى الذراع الرئيسى للوبى الصهيونى والأكثر تأثيرًا على الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط[١] .

١- المنظمات التابعة للإيباك[٢]

أ- مؤتمر الرؤساء لمنظمات اليهود الأمريكان COP

يهتم بالضغط والتأثير على السلطة التنفيذية، فهو يعد اللجنة التنفيذية لمنظمة الإيباك، وخاصة فيما يخص القضايا المتعلقة بأمن إسرائيل وإيران، ويضم ٥١ من المنظمات اليهودية، أبرزها:

- رابطة مكافحة التشهير ADL: والتى تستخدم أقوى الأدوات التى تستخدمها الجماعات المؤيدة لإسرائيل وهى تهمة العداء للسامية – التى توجه إلى أى من الكتاب أو الصحفيين الأمريكيين الذين يقومون بالاعتراض أو نقد السياسات الإسرائيلية أو يذكرون حجم الضغط الذى تمارسه هذه الجماعات على السياسة الخارجية الأمريكية، وتعد هذه التهمة من أكثر التهم التى يكره الأمريكيون التعرض لها – وتهاجم أى شخص ينتقد إسرائيل. وقد وصل الأمر فى كثير من الأحيان إلى فصل مفكرين وكتاب من مراكزهم . وأيضًا تؤسس عمليات تجسس لكشف هذا الأمر. وتبلغ مكاسبها إلى الستين مليون دولارًا.
- مشروع الأصوات الأمريكية فى إسرائيل: أسسه مؤتمر الرؤساء الذى يعمل على تقوية الفهم الأمريكى ودعم إسرائيل، وذلك من خلال دعوة البرامج التليفزيونية الأمريكية إلى زيارة إسرائيل وبثها مباشرة منها، وأيضا اصطحاب المشاهير من صحفيين وممثلين وإعلاميين إلى هناك.

ب- مؤسسة التعليم الإسرائيلى الأمريكى

هى متفرعة أيضًا من منظمة الإيباك الذى بدوره يهتم بإرسال المشرعين الأمريكيين إلى إسرائيل من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بإسرائيل، ويقوم بتحمل كافة التكاليف للسفر والإقامة، وتبلغ ميزانيته السنوية فوق الستة والعشرين مليون دولارًا، وفى عام (٢٠١٢) تم صرف فوق الستمائة والخمسين ألف دولارًا من أجل إرسال ستين مشرعًا إلى إسرائيل والتى فاقت أى سنة أخرى.

ج – لجان العمل السياسى المؤيدة لإسرائيل PACs

مكونة من ثلاثين لجنة تستخدمها منظمة الإيباك من أجل تمويل المرشحين فى الانتخابات سواء الرئاسية أو البرلمانية، أربعة فقط من هذه اللجان معلنة عن

غرض التمويل، ولكن البقية تدخل تحت مسميات أخرى لا تعلن عن هذا التمويل للمرشحين[٣].

٢- نشأة الإيباك

أسَّست اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة واختصارها «أيباك» منذ عام (١٩٥١)، وهى منظمة أمريكية يهودية الهدف منها التأثير فى السياسة الأمريكية بحيث تتفق مع المصالح الإسرائيلية والصهيونية، وهى جماعة ضغط لوبى رسمى تقوم بالدعاية لإسرائيل فى المجتمع الأمريكى باسم اليهود الأمريكان، وتعتبر أقوى جماعات الضغط فى الولايات المتحدة[٤].

وتعود فكرة إنشاء هذه اللجنة حينما قرر أشعياء كينين Isaiah Kenen – أوكما يطلقون عليه اسم سى كينين–Si Kenen– عضو المؤتمر الصهيونى الأمريكى، تكوين لوبى صهيونى لزيادة الدعم المالى لإسرائيل، التى كانت فى بداية عهدها تواجه صعوبات مالية خاصة فى مطلع الخمسينيات جراء توافد المهاجرين اليهود إليها. وتم تسجيل اللجنة رسميًا بموجب قوانين الضغط الأمريكية المحلية[٥]. وتم تبديل كلمة الصهيونية إلى كلمة اليهودية عام (١٩٥٩) ليصبح اسمها اللجنة اليهودية الأمريكية للشئون العامة، وبذلك قامت بتجنيد أكبر عدد من المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة، التى لم تستطع العمل لحالتها الضريبية ومنها الكونجرس اليهودى الأمريكى، ورابطة مكافحة التشهير. ترتب على ذلك إن الإيباك لم يفرض عليها الالتزام بالقيود المفروضة على المنظمات المعفاة من الضرائب وهى عدم القدرة على ممارسة الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية للولايات المتحدة. وبذلك أصبحت منظمة الإيباك منذ ذلك العام هى المنظمة الداخلية الوحيدة فى الولايات المتحدة المسجلة من أجل القدرة على ممارسة الضغط لدعم إسرائيل[٦] .

وفى الوقت الحالى، ينتسب لإيباك أكثر من مائة ألف عضو فعّال؛ مهمتهم الأساسية التأكيد على أمن إسرائيل والحفاظ على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم. ويظهر جليًا من خلال الموقع الإلكترونى لإيباك بأن الغرض الرئيس من إنشاء هذه اللجنة هو تعزيز الروابط الأمريكية الإسرائيلية، بما يمكن الطرفين من التواصل والتقارب عن كثب[٧].

وسعت إيباك منذ بدايات نشأتها، كما معظم اللوبيات، إلى توطيد علاقاتها مع كبار المسئولين الأمريكيين من نواب ووزراء ومستشارين وغيرهم، وتوجيههم لما يخدم مصلحة إسرائيل داخل الولايات المتحدة وخارجها، إذ تسعى إيباك للسيطرة على مراكز مهمة فى مؤسسات صنع القرار الأمريكية وتجنيدها لخدمة مصالحها ومصالح اليهود داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وتشمل العضوية داخل اللجنة الأكاديميين والعسكريين السابقين، فهى تضم الخبراء فى كافة المجالات والتخصصات اللازمة لممارسة الضغط بفاعلية[٨]، وهى لا تضم فقط اليهود الأمريكيين ولكن أيضًا المسيحيين البروتستانت والذين كانوا فى معظمهم أعضاء سابقين فى مراكز مهمة فى الولايات المتحدة كالسلطة التشريعية [٩]، كما تضم أكثر من مائة ألف مواطن من الخمسين ولاية للولايات المتحدة، ولديها شبكة من عشرة مكاتب إقليمية وسبعة مكاتب للأقمار الصناعية، التى تساعد الناشطين المؤيدين لإسرائيل فى تعليمهم أن مستقبل وأمن إسرائيل هو من خلال توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة [١٠].

وتصرح إيباك على موقعها الرسمى على الإنترنت أن مقابلاتها مع أعضاء الكونجرس الأمريكى تتجاوز ٢٠٠٠ مقابلة سنويًا، تقدم من خلالها تقارير ودراسات استراتيجية عن الشرق الأوسط والعالم ومدى إمكانية الاستفادة

من الفرص المتاحة فى كل منطقة لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. ولا تعترف إيباك بممارستها ضغوطًا على النواب والسياسيين الأمريكيين، وتقول إنها فقط تقدم لهم النصائح عن طريق هذه التقارير التى تثمر حوالى ١٠٠ تشريع وقانون لصالح إسرائيل سنويًا [١١].

٣- أهداف الإيباك التى تسعى لتحقيقها[١٢]

أ- تعليم صناع القرار وإمدادهم بالمعلومات اللازمة عن العلاقة القوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن مصلحة الولايات المتحدة متمثلة فى دولة إسرائيل قوية وأمنة .

ب- الضغط على الكونجرس الأمريكى من أجل استمرار الدعم من خلال المساعدات الأجنبية، والشراكة بين الحكومتين.

ج- تكاتف الجهود لمكافحة الإرهاب .

د- التفاوض لإقامة دولة يهودية ودولة فلسطينية منزوعة السلاح[١٣].

ولكن يبقى الهدف الأهم والأساسى للإيباك – بعيدًا عن الأهداف المعلنة وعن مصلحة الولايات المتحدة- هو استمرار تأييد الكونجرس الأمريكى لدولة إسرائيل وتحقيق أمنها القومى على المدى الذى يعتبره البعض تفضيلا لمصالح إسرائيل على حساب المصالح الأمريكية[١٤].

٤- آليات الإيباك

إن الآليات التى تستخدمها لجنة الإيباك لا تختلف عن تلك التى يستخدمها اللوبى الصهيونى، ولكن ما يعطيها المرتبة الثانية [١٥] فى التأثير والأهمية هى الكيفية التى تمارس بها هذه الآليات:

١- الضغط على الكونجرس من خلال المشرعيين أنفسهم ومعاونيهم، وهو ما ييسر لهم عملهم كثيرًا لما يمتازوا به من اتصالات وتواصل بسهولة. فإن لجنة الإيباك تضغط من خلال استخدام أداة المعاقبة والمكافأة، فتعاقب

الأعضاء الذين يرفضون سياستها من خلال عدم تقديم الدعم المادى والتصويتى لهـم فى حملاتهـــم الانتخابيـــة، وحمـــلات تشهيـر لهم فى الصحف فلا يستطيعوا الوصول إلى الكونجرس، وتكافئ الآخرين من خلال دعمهم ودعم حملاتهم فيستطيعون أن يصبحوا أعضاء فى الكونجرس. ومثال على ذلك معاقبتها لأحد المرشحين سنة ١٩٨٤عندما ساعـدت على إسقاط السيناتور تشارلز بيرسى بسبب عدم اهتمامه بالمصلحة الإسرائيلية. وقد صرح توماس دين وهو رئيس لجنة الإيباك وقتها أن جميع اليهود فى الولايات المتحدة من الساحل إلى الساحل اجتمعوا لإفشال وطرد بيرسى، وكذلك جميع الدبلوماسيين الذين يحتلون مواقع عامة ويطمحون إلى الوصول أكثر تلقوا الرسالة(١٦). وفى تعليق لرئيـــس الـــوزراء الأسبق لإسرائيـل إيرييـل شـــارون لإحـدى الإذاعات الأمريكية: عندما يسأله الناس عن كيفية مساعدة إسرائيل، يرد بأنه من خلال مساعدة لجنة الإيباك... وأن الإيباك هى أكبر صديق لإسرائيل فى العالم(١٧).

٢- تقوم الإيباك بإعداد العديد من التقارير ولكن أهمهم وأكثرهم شهرة هو تقرير الشرق الأدنى The Near East الذى يصدر كل أسبوعين ويرسل إلى أعضاء الإيباك والبيت الأبيض وأهمهم أعضاء الكونجرس، والذى يحتوى على كيفية التصويت لصالح إسرائيل من خلال توضيح أهدافها التشريعية فى القوانين التى يشرعها الكونجرس أو المقترحة عليه وعرض ما يجب أن يتخذ به، وتتضمن تلك التشريعات فيما يخص القضية الفلسطينية، مثلا نقل السفارة الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس وغيرها الكثير. ويعد هذا التقرير أحد أهم أدواتها فى التأثير على الكونجرس.

وكمثال على مدى التأثير تم تمرير مائة تشريع لصالح إسرائيل على مدار مائتى جلسة للكونجرس بسبب تأثير الإيباك[١٨].

إضافة إلى ذلك تساعد الإيباك الكونجرس فى تحضير الخطب الرسمية وتنفيذ الأبحاث حيث يطلب منها أعضاء الكونجرس ذلك، وهذا قبل طلبها من الخبراء الإداريين أو مكتبة الكونجرس أو خدمة الأبحاث فى الكونجرس[١٩].

٣ – تهمة العداء للسامية تعد من أقوى الآليات التى يستخدمها اللوبى الصهيونى وخاصة لجنة الإيباك فى الولايات المتحدة الأمريكية، فهى تمارس تجاه أى كيان يلفت الانتباه بوجود اللوبى الصهيونى وممارسته. وذلك على الرغم من أن الإعلام الإسرائيلى نفسه يتحدث عن اللوبى الإسرائيلى، إلا أنه غير مسموح بذلك داخل الولايات المتحدة. فبمجرد نقد السياسة الإسرائيلية تصبح معاديًا للسامية، مع ملاحظة أن هذا النقد لا يتطرق إلى وجود دولة إسرائيل، ولكن مثلا إلى تعاملها مع الفلسطينيين من حيث تناقضه مع حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولى...إلخ[٢٠].

٤ – أساليب جمع التبرعات وكيفية إدارة الحملات الانتخابية التى تعلمها الإيباك إلى أعضائها من خلال إعطائهم دورات تدريبية. وتختار الأكثر ولاء لإسرائيل من خلال الطلب من المرشحين للكونجرس أن يبدوا آراءهم تجاه الشرق الأوسط [٢١].

٥ – السيطرة على الصحافة والإذاعة والتليفزيون، واستخدامهم كأدوات لمكأفاة أو معاقبة المرشحين فى الكونجرس من خلال توجيه أقلامهم لصالح المرشحين الذين يقفون بجانب مصلحة إسرائيل[٢٢].

٦ – إلى جانب احتوائها على العديد من المنظمات التى تتعامل على المستويين الحكومى والشعبى، فهى تعمل على قلب الرأى العام لدعم

إسرائيل عن طريق تصويرها بأنها حليف موال للولايات المتحدة ، بينما تفعل العكس ناحية العرب فتظهرهم بصورة سلبية[٢٣].

٧ – كما تمتاز فى أسلوبها باكتشاف الطموحات السياسية؛ بحيث تضمن ولاء هؤلاء الساسة للموافقة على كل ما يخص مصلحة الحكومة الإسرائيلية من قوانين، والبعد عما يتعارض معها [٢٤].

هذا بالإضافة إلى عدم وجود لوبى عربى قوى يوازى نفوذ اللوبى الصهيونى، حيث إن قوته من حيث الفعالية والتنظيم لا تقارن بقوة اللوبى المؤيد لإسرائيل.

ويعد اللوبى السعودى الأقوى بين اللوبيات العربية، ويعود نشأته إلى أواسط الثمانينيات، حين عُين الأمير بندر بن سلطان سفيرًا للمملكة العربية السعودية فى واشنطن، وكان له الدور الأكبر فى تعميق أواصر الصداقة السعودية – الأمريكية التى استمرت رغم الهزات الكثيرة التى مرت فى تلك الفترة، وأشهرها أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما رافقها من عداء للإسلام عند كثير من الأمريكيين[٢٥].

ونشير إلى أسباب تراجع قوة اللوبى العربى والسعودى فى الفترة الماضية:

١– لا يملك اللوبى العربى الحاضنة الشعبية التى يتمتع بها اللوبى الإسرائيلى، أحد أكبر خصومه فى واشنطن، لكن يتميز بقربه من كبار صناع القرار فى الولايات المتحدة. وقد كان لعودة الأمير بندر بن سلطان إلى السعودية فى عام(٢٠٠٥) بالغ الأثر على تراجع دور اللوبى السعودى خاصة فى ظل سيطرة الجمهوريين على الكونجرس والبيت الأبيض وقتذاك.

٢- بروز اللوبى الإيرانى المنافس القوى للوبى السعودى، محاولًا أن يقدم نفسه شريكًا للولايات المتحدة فى المنطقة.

٣- منافسة اللوبيات العربية فيما بينها، كالمنافسة بين اللوبيين السعودى والمغربى، الذى استطاع أن يكون شريكًا للولايات المتحدة الأمريكية فى شمال غرب إفريقيا، ولكن طموحه لا يقف عند هذا الحد، بل ينافس ليكون الشريك الأول للولايات المتحدة فى المنطقة العربية أيضًا. وتعد المملكة المغربية من أكثر دول العالم إنفاقًا على اللوبيات، ولكنها تواجه عدة مشاكل، أهمها ملف الصحراء الغربية ومنافسة اللوبى الجزائرى لها، والذى يسعى بدوره ليكون الحليف الأمريكى فى المنطقة[٢٦].

٤- ظهور لوبى إخوانى مدعوم قطريًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية، نافس اللوبى السعودى بشدة، وظهر هذا التنافس جليًا حول ملفات مصر وسوريا[٢٧].

٥- وعلى الرغم من أن حجم اليهود الأمريكيين فى الولايات المتحدة لا يتجاوز ٣٪ إلا أن تأثيرهم أكبر بكثير بسبب تفكيرهم الاستراتيجى وآلياتهم لجذب السياسة الخارجية الأمريكية لصالحهم، فمثلا عملت الحكومة الإسرائيلية وحليفها اللوبى الصهيونى على تأسيس مراكز أبحاث تعمل على فهم السياسة الخارجية الأمريكية، بينما لم يدرك الجانب العربى أهمية هذه الخطوة وجهل بها[٢٨]. كما أهمل الجانب العربى جانب الدعاية من إعلام وصحف مثل ما يفعل اللوبى المؤيد لإسرائيل، فلم يقيموا أى علاقات وطيدة مع المجتمع المدنى الأمريكى ولا مع السلطات الأمريكية، تاركين المساحة للوبى المؤيد لإسرائيل.

لذلك فإن إنتاج اللوبى العربى فى الأخير يكون ضعيفا ولا يصل إلى قوة اللوبى الصهيونى، والذى رغم الاختلاف فى الحدة ما بينه واللوبى اليهودى

تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يؤثر فى تماسكهم وهدفهم الرئيسى وهو حماية مصالح إسرائيل كأولوية كما أوضحنا سابقًا.

ثانيا: تأثير لجنة الإيباك على السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة أوباما من ٢٠٠٩ -٢٠١٧ فى ظل التطورات الإقليمية والدولية

يتطرق هذا الجزء إلى دراسة عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية الاستيطان الإسرائيلى، أخذًا فى الاعتبار التطورات الإقليمية متمثلة فى الثورات العربية، والتطورات الدولية فى موقف الأمم المتحدة من حصول فلسطين على صفة مراقب (غير عضو) فى الأمم المتحدة، وسياسات الاتحاد الأوروبى من حيث الضغط على الحكومة الإسرائيلية فى إنشاء المستوطنات.

١- تأثير موقف الأمم المتحدة فى التصويت لصالح فلسطين، والحصول على صفة مراقب (غير كامل) العضوية تجاه قضية الاستيطان

فمنذ عام (٢٠٠٩) ويسعى الفلسطينيون للحصول على عضوية الأمم المتحدة، ولكن كانت تأتى جميعها دون جدوى إما بسبب حق الفيتو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتبريرها ذلك بأن التفاوض يجب أن يتم بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة الفلسطينية وليس دوليا، وحتى لا تؤثر فى مفاوضات السلام بالسلب، أو أن الرفض كان لصعوبة الحصول على الأصوات التسع التأكيدية لذلك القرار[٢٩].

وفى ٢٩ نوفمبر (٢٠١٢)، وبعد هذا الدأب طوال الثلاث سنوات، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على رفع التمثيل الفلسطينى إلى صفة دولة (غير عضو) مراقب بعد ما كان كيانا مراقبا، تمت الموافقة من قبل ١٣٨ دولة، بينما اعترضت ٩ دول والتى كان من بينهم الولايات المتحدة [٣٠]. وقد اعترض الممثل الإسرائيلى فى الأمم المتحدة على هذا القرار قائلا إن القرار من جانب واحد لن يؤدى إلى عملية سلام حقيقية، وإن المفاوضات يجب أن تكون بين

الجانب الإسرائيلى والفلسطينى فقط، وليس من خلال قرارات الأمم المتحدة، وأيضا اعترض على عدم وجود نص بضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل، وأيضا أى مفاوضات للسلام منتهية طالما أن الرئيس الفلسطينى (محمود عباس) يفضل الذهاب إلى الأمم المتحدة، وليس القدس كعاصمة إسرائيل للتفاوض[٣١].

وبالرغم من أن منح الفلسطينيين هذه الصفة لا يضاهى حصولهم على عضوية كاملة فى الأمم المتحدة والتى رفضت فى عام ٢٠١١ بسبب فيتو الولايات المتحدة، إلا أن هذا يعتبر انتصارا مهمًا للفلسطينيين من الناحية السياسية؛ حيث أصبح فى إمكانهم طلب العضوية فى المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات دولية أخرى تتعلق بالقضاء الدولى وخاصة اتفاقية جنيف، واتفاقية روما التى نشأت من خلالها المحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقيات التى تتعلق بحقوق الإنسان أو القانون الدولى الإنسانى أو القانون الدولى العام، وهذا كله يصب فى صالح ملاحقة الاحتلال. لكن هذا لا يعتبر اعترافا رسميا بدولة فلسطين، كما علق عدد من الوفود الغربية بسبب أن الاعتراف، يجب أن يكون ثنائى فى نظرهم. ولكن رأى البعض أن أمر منح هذه الصفة هو سلاح ذو حدين: حيث إنه فيما يخص المحكمة الدولية، تستطيع الحكومة الإسرائيلية استخدامها وتقديم دعاوى وشكاوى ضد الفلسطينيين باستهداف المدنيين بها، وهى دولة معترف بها دوليا عكس فلسطين، ومن ثم قد يحدث من هذا الأمر جوانب سلبية على الفلسطينيين. ولكن الجانب الإيجابى هنا هو فيما يخص قضية الاستيطان الإسرائيلى، حيث إنه تبعا للمحكمة الجنائية الدولية فإن الاستيطان يعد جريمة حرب، وبالتالى تستطيع السلطة الفلسطينية التقدم بدعوى ضد جريمة الاستيطان لمحكمة الجنايات الدولية[٣٢].

ومن سلبيات هذا الأمر– وفقًا للبعض– أن الاعتراف جاء فى الأمم المتحدة بناء على جزأين من أرض فلسطين فقط وهما غزة والضفة اللتان

تشكلان ٢٢٪ من أرض فلسطين، وقبول الأمم المتحدة بهذا الجزء من الأقليم هو نقطة الخطر؛ حيث يعنى تحديد موقف الأمم المتحدة السياسى من قضية فلسطين وهو موقف مشابه لقرارها سنة ١٩٤٧ فى التقسيم، وحصر حق الفلسطينيين فقط عند هذه الحدود دون المناطق الأخرى التى بها المستوطنات الإسرائيلية مع ضرورة حماية أمن إسرائيل كدولة مجاورة وليست دولة محتلة[٣٣].

٢- تأثير الموقف الأوروبى على القضية

منذ عام (١٩٩٢)، أصبح من السهل التحدث عن سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبى تجاه الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية. ولكن ظلت الموافقة الجماعية داخل الاتحاد الأوروبى تشكل عائقًا لسياسة خارجية موافق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء[٣٤].

وظل الدور الدبلوماسى للاتحاد الأوروبى تجاه القضية ضئيلا، بينما نما جانب المساعدات الاقتصادية للشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقية (أوسلو) عام (١٩٩٣) بين الجانب الفلسطينى والإسرائيلى[٣٥]. فقد قدرت المساعدات المالية للاتحاد الأوروبى للسلطة الفلسطينية من عام (١٩٩٤) إلى عام (٢٠٠٩) بـ ٢٦,٤ بليون دولار. وفى عام (٢٠١٢) قرر الاتحاد الأوروبى زيادة المعونات الفلسطينية بنسبة ٣٠٪ زيادة على الأعوام السابقة [٣٦] .

وانتهى تقرير تقييم الاتحاد الأوروبى فى الفترة من (٢٠٠٨) حتى نهاية عام (٢٠١٣)، صدر عن المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، إلى أنه رغم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبى وحرصه على ضمان الاستقرار للفلسطينيين، ظلت مشاركته محدودة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة والفعالة من أجل إزالة عوائق ضمان عملية السلام خاصة فى قضية السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وكذلك أزمة الانقسام فى السلطة بين غزة

والضفة الغربية، وأيضا لم تضع الآليات الضامنة للمحاسبة والشفافية من قبل السلطة الفلسطينية الممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الفلسطينيين فى إدارة وتوزيع الموارد، وهو أمر عكس معايير الحوكمة الجيدة التى بنى عليها الاتحاد الأوروبى(٣٧).

ولكن فى نهاية عام (٢٠١٣) وفيما يخص قضية الاستيطان الإسرائيلى بدأ ظهور بعض الضغوط فى سياسات الاتحاد الأوروبى على الجانب الإسرائيلى، وقد صرح أحد مسئولى الاتحاد الأوروبى أن جميع الاتفاقيات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل ابتداء من عام (٢٠١٤) سوف يستبعد منها أية اتفاقيات تدخل فى نطاق المناطق المحتلة من قبل إسرائيل على الأراضى الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ فى شرق القدس والضفة الغربية متضمنة هضبة الجولان وقطاع غزة، وأن الاتحاد الأوروبى لا يعترف بهذه المناطق المحتلة كجزء من دولة إسرائيل، وأن جميع المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية فى القانون الدولى. وقد أصدر الاتحاد الأوروبى مبادئ توجيهية تقضى بمنع استخدام المنح الأوروبية من قبل الشركات أو المنظمات الإسرائيلية التى تعمل فى مناطق الاستيطان، وأنه ومن أجل ضمان الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى فى المستقبل، يجب تنازل الحكومة الإسرائيلية خطيا أن هذه المستوطنات فى القدس الشرقية والضفة الغربية هى خارج دولة إسرائيل (٣٨).

وقد لقيت هذه الخطوة ترحيبًا كبيرًا من قبل الفلسطينيين على أنها عقوبة اقتصادية وسياسية من الجانب الأوروبى تجاه إسرائيل، وتعد نقلة نوعية إلى مستوى جديد فى سياسات الاتحاد الأوروبى من مجرد تصريحات وعبارات إلى سياسات فاعلة سيكون لها تأثيرات إيجابية على القضية الفلسطينية، بينما وصفت من قبل المسئولين الإسرائيليين إنها تمثل أزمة فى العلاقات

الإسرائيلية الأوروبية وإنها عقوبة يمكن أن تمتد فى المستقبل إلى البضائع المنتجة فى المستوطنات والموجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبى، واعتبرها رئيس الوزراء الإسرائيلى تدخلا خارجيا غير مقبول وتشكل خطوات تصعيدية تثير القلق(٣٩).

وتكرر الأمر فى شهر مارس من عام ٢٠١٥ قبل نجاح رئيس الوزراء الإسرائيلى (بينيامين نتنياهو) فى الانتخابات بعدة أيام، حيث أصدر الاتحاد الأوروبى بيانا يرشح فيه وضع عقوبات على الجانب الإسرائيلى نتيجة لسياساتها الاستيطانية والأمنية فى القدس، وقد وصف التقرير أن القدس تعامل بعنف شديد منذ الانتفاضة الثانية من إخلاء للسكان الأصليين الفلسطينيين وهدم المنازل من قبل القوات الإسرائيلية، وأن الحكومة الإسرائيلية تزيد من التوترات باستمرار الاستيطان فى القدس. ونص التقرير على مجموعة من الإجراءات تهدف إلى وقف بيع وتوزيع البضائع الإسرائيلية المصنعة بعد حدود الخط الأخضر أى قبل المناطق التى احتلت فى حرب ١٩٦٧، وحذرت الشركات الأوروبية من التعامل تجاريا مع الشركات الإسرائيلية الموجودة داخل المناطق المحتلة. ورفضت الحكومة الإسرائيلية وقف الاستيطان، وعقب الاتحاد الأوروبى على هذا الرفض والاستمرار بأنه سيجلب مزيدا من التصعيد والتطرف الشديد(٤٠) .

كما قامت لجنة الإيباك نتيجة لهذا القرار فى أبريل ٢٠١٥ بدفع مجلس النواب ومجلس الشيوخ لمناقشة مشروع قانون؛ لمنع أية مقاطعة أو توجيه عقاب على البضائع والأعمال والخدمات الإسرائيلية من قبل أية دولة أجنبية والمنظمات الدولية التى تريد تقليل العلاقات التجارية مع إسرائيل أو مع شركاتها فى المناطق المحتلة فى فلسطين، وكذلك إنهاء الحواجز غير الجمركية

على البضائع والخدمات الإسرائيلية. ويعد هذا التحرك بالأساس من أجل منع الدول الأوروبية وشركاتها من تمرير مثل هذه العقوبات[٤١] .

وتكملة لهذه الضغوط الأوروبية فى نوفمبر ٢٠١٥، اعتمدت المفوضية الأوروبية إخطارا تفسيريا بشأن الإشارة إلى منشأ البضائع من الأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧. إن الإشعار التفسيرى ليس تشريعا جديدا، فإنه يوضح بعض العناصر المرتبطة بتفسير التشريعات الحالية للاتحاد الأوروبى والتنفيذ الفعال لها. وهو يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء والمشغلين الاقتصاديين والمستهلكين بالمعلومات اللازمة عن بيان منشأ المنتجات عندما يتعلق الأمر بالمنتجات التى تنشأ فى المستوطنات الإسرائيلية خارج حدود إسرائيل لعام ١٩٦٧، وهو ما من شأنه وضع عقوبات على الجانب الإسرائيلى إذا استمر فى إعاقة بناء الدولة الفلسطينية من حيث استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة فى شرق القدس والضفة الغربية. وتم بالفعل تجهيز مسودة من الإجراءات من قبل الاتحاد الأوروبى، ووزعت على الدول الأعضاء، وضمنت الوثيقة مختلف الإجراءات وهى: الحد من التعاون مع إسرائيل، ووضع قيود على اتفاقية التجارة الحرة بينهما، ووضع علامات إلزامية على المنتجات الإسرائيلية المصنعة فى مستوطنات الضفة الغربية[٤٢]. وقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلى أن العلاقات الأوروبية الإسرائيلية يجب أن لا تتأثر بالقضية الفلسطينية، وأنها علاقات ثنائية بين البلدين لا يجب الربط بين الأمور، وأن إسرائيل لا تقبل وصف بنائها للمساكن اليهودية فى القدس والمناطق المجاورة لها بالمستوطنات، ولا تقبل وضع حد لهذا[٤٣].

يحتاج هذا القرار إلى مزيد من الوقت لتفسير أثره على العلاقات الأوروبية –الإسرائيلية، والأهم تأثير ذلك على الأراضى الفلسطينية والاستيطان الإسرائيلى، حيث إنه إلى الآن لم يلق هذا القرار من الجانب الإسرائيلى تراجعا

فى العمليات الاستيطانية، وهل ستطبق هذه الخطوة بكل جدية أم لن تلتزم بها إسرائيل خاصة فى ظل الجهود التشريعية المبذولة فى الكونجرس الأمريكى بخصوص إزالة أى من العوائق على البضائع والمنتجات الإسرائيلية من قبل أية دولة أجنبية أو منظمة دولية، نتيجة لقرار الاتحاد الأوروبى. مع العلم أنه بتطبيق هذا القرار فى الكونجرس الأمريكى، ستعترف الولايات المتحدة رسميا بكل المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية فى المناطق المحتلة.

٣- التطورات الإقليمية

اندلعت الثورات العربية منذ ديسمبر ٢٠١٠ فى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكانت تونس هى أول بلد تندلع منها الثورة ثم تلتها مصر وليبيا ثم اليمن. وترتب على ذلك عدم توازن القوى بين الدول العربية والجانب الإسرائيلى، فضلا عن مزيد من الانقسامات داخل القيادة السياسية الفلسطينية بين فتح وحماس والذى يرجع إلى انتصار حركة حماس فى انتخابات ٢٠٠٦ ثم اتخاذها عسكريا لقطاع غزة فى ٢٠٠٧ والذى زاد من شرارة الصراع بين الحركتين، وقد زاد هذا الانقسام فى فترة الربيع العربى، رغم محاولة الشباب فى كلتا الجبهتين لإنهاء ذلك الانقسام، فقد كان من بين ١٢٠٠ شاب فى الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة ٤٣٪ وافقت على أن الأحداث فى الدول العربية سوف تعود بالإيجاب على فلسطين، و ٥٠٪ قالوا إن للثورة المصرية انعكاسات مهمة على القضية الفلسطينية، وهناك ٥٨٪ من الشباب فى فلسطين يلومون الحركتين على ذلك الانقسام الفلسطينى بناء على إحصائيات من مركز العالم العربى للبحث والتنمية. وقد استخدم الفلسطينيون شعار الثورات العربية من الشعب يريد إسقاط النظام إلى الشعب يريد إسقاط الانقسام لتمثل دعوات شعبية للتوحد بين السلطات وبناء استراتيجية واحدة محددة للتعامل مع الاحتلال[٤٤] .

ونتيجة لهذه الضغوط من الشباب الفلسطينيين، وافقت كل من حماس وفتح على توقيع اتفاقية القاهرة فى ٤ مايو ٢٠١١ لتوحيد الحكومة من أجل التحضير لانتخابات العام القادم، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة للضغوط من المجتمع الدولى، ما تحقق هو مزيد من الانقسام فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بسبب الضغوط الدولية على كلا الطرفين من أجل عدم التوحد، فحماس تواجه مقاطعة دولية، والسلطة القومية تواجه ضغوطا من أجل فرض سياسات اقتصادية نيو لبيرالية [٤٥]. فقد قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بالضغط على الرئيس الفلسطينى محمود عباس من أجل إيقاف أى تفاوض أو مصالحة مع حركة حماس، وتم التهديد بسحب تسهيلاتها من القيادة الفلسطينية القومية. وهددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات سياسية ومالية إذا قام الرئيس الفلسطينى بعدم الإبقاء على رئيس الوزراء الفلسطينى وقتذاك سلام فياض، والذى كان أحد الأركان الأساسية لفشل المفاوضات بين فتح وحماس. وفى خطاب الرئيس الأمريكى باراك أوباما أمام لجنة الإيباك خلال ذلك العام، أشار إلى أن هذا الاتفاق يجب أن ينتهى لعرقلته عملية السلام، ولكن حقيقة هذا الموقف الأمريكى والإسرائيلى هى أن حركة حماس تعد من أعداء الولايات المتحدة وإسرائيل على المستويين القومى والإقليمى[٤٦].

ولم تحقق الثورات العربية الآمال التى كان يتوقعها الفلسطينيون، فبعد ما كانت هناك نسب عالية متنبئة بتحول إيجابى فى القضية الفلسطينية، اختلفت هذه النسب فى عام ٢٠١٣ بناء على إحصائية تمت أيضًا من مركز العالم العربى للبحث والتنمية، وجد أن ٥٧٪ من الشباب الفلسطينى يرى أن الثورات العربية ستنعكس بالسلب على القضية الفلسطينية[٤٧]، وهذا نتيجة لانشغال الدول العربية بالمشكلات الداخلية والخارجية التى تواجهها إلى الآن، من مواجهة إرهاب تنظيم الدولة فى العراق وسوريا وليبيا ومصر واليمن، وانشغال

السعودية وقوات التحالف فى مواجهة الحوثيين فى اليمن والأوضاع المتردية فى سوريا والعراق وليبيا التى ما زالت تحاول النهوض. لكن هناك الكثير من المشاكل أمامها والأوضاع غير المستقرة فى مصر وقد أثر ذلك على إغلاق معبر رفح. إن هذا كله يشغل الرأى والسلطات العربية عن القضية الفلسطينية، ويقلل من قدرتها على المستويين السياسى والدفاعى فى المناورة من حيث تشكيل غطاء عربى قومى، بينما يصب فى صالح الجانب الإسرائيلى، فقد وصل الأمر إلى درجة عالية من التعقيد للقضية الفلسطينية والمجتمع الإقليمى والعربى، حيث إن اللاجئين الفلسطينيين كانوا من أكثر الفئات التى تعرضت إلى مشاكل عدة فى مختلف الدول العربية. وقد صرح الكثير من قادة فتح وحماس عن التأثير السلبى للربيع العربى عليهم(٤٨).

وفيما يخص الاستيطان الإسرائيلى، فمنذ بدء الثورات العربية وهناك مشروعات استيطانية تتم بشكل كبير على الأراضى الفلسطينية مستغلة فرصة انشغال العرب عن القضية، فإذا استمرت بهذا الشكل لن يبقى مساحة لإقامة الدولة الفلسطينية، فقد استولى الاحتلال على ٨٠٪ من الضفة الغربية فقط، وقد أعلن رئيس الوزراء الفلسطينى عن استمرار بناء المستوطنات وعدم توقفها، وإنه لن يكون هناك رجوع إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ فى هذه الفترة، فمشروع تهويد القدس يمتد، ونتابع إسراعا فى الاستيطان فى شرق القدس والمناطق المحيطة بها، ففى الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ تم بناء أكثر من ٢٤١ وحدة استيطانية على الأراضى الفلسطينية، بينما شهد عام ٢٠١٤، ٤٠٪ زيادة فى بناء المستوطنات عن عام ٢٠١٣، هذا بالإضافة إلى أن بناء هذه المستوطنات جاء على أطراف الضفة الغربية ، وفى أكثر المناطق حساسية فيها والتى من شأنها انقسام الفلسطينيون فى الضفة الغربية، وأيضا من شرق القدس، وكان (نتنياهو) قد أعلن عن إمكانية انضمام الضفة الغربية إلى محادثات السلام،

وبالتالى فإن أية محاولات للسلام قد أغلقت كما قال مدير "حركة السلام الآن" لمراقبة المستوطنات. وأيضا بداية بناء المستوطنات فى جنوب القدس لقفل هذه البوابة الجنوبية ومنع الفلسطينيين من استخدامه للعبور إلى القدس[٤٩].

٤- استراتيجية السلطتين التنفيذية والتشريعية فى عهد إدارة أوباما تجاه القضية، وتأثير لجنة الإيباك عليهم

فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، لا تتمتع السلطة التنفيذية بقدر كاف من المقاومة فى وجه السلطة التشريعية، حينما تكون تحت ضغط من أحد اللوبيات[٥٠]. وهذا ما يحدث فى الحالة الأمريكية حيث إن الكونجرس يقع تحت تأثير كامل للجنة الإيباك فى كل القرارات المتعلقة بالمصلحة الإسرائيلية كما ذكر سابقا منذ الإدارة الأمريكية للرئيس ترومان، ويعد كشئ مستقر فى السياسة الخارجية الأمريكية، وتم تمرير العديد من التشريعات فى سبيل ذلك[٥١]، ومن هذه التشريعات والتى تم تقديمها فى عهد إدارة أوباما:

- فى أغسطس ٢٠٠٩، اعتبر أعضاء فى الكونجرس من قبل الحزبين الجمهورى والديمقراطى بناء المستوطنات فى فلسطين أمرا مشروعا، وهاجموا الرئيس الأمريكى أوباما لطلبه بوقف الاستيطان، ومارسوا ضغوطا عليه من أجل تعديل موقفه، وقد تم بالفعل[٥٢].
- فى يونيو ٢٠١١، قامت الإيباك بالضغط على المجالس التشريعية لتمرير تشريع فى الولايات المختلفة للولايات المتحدة آخرها ولاية نيومكسيكو، والذى يحاول تقنين الحق الإسرائيلى فى السيطرة الكاملة على الأراضى المحتلة لفلسطين، وأن إسرائيل ليست دولة محتلة، وأن هذا حق معطى لها بحكم النبوءة الدينية والتاريخية، وأن السلام لن يتحقق إلا من خلال إسرائيل موحدة[٥٣].

- تقدم الكونجرس بقانون فى عام ٢٠١٣ وفى يناير ٢٠١٤ ثم فى أبريل ٢٠١٤، والذى نص على قطع المساعدات الفلسطينية إذا لم تحقق بعض الشروط والمتمثلة فى التالى: التوقف عن أية مقاطعة لإسرائيل، والاعتراف بحقها فى الوجود كدولة يهودية، والعمل معها لتطبيق خارطة الطريق لحل النزاع بينهما. كما نص على حظر أى من النفقات كمساهمات من الولايات المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة بما فيها وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة الفلسطينيين اللاجئيين، فى حال اعترافها بدولة فلسطين كعضو فى الأمم المتحدة قبل تنفيذ السلطة الفلسطينية كل ما يطلب منها من شروط(٥٤).
- الضغط لتمرير مشروع قانون ينص على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ليكون اعترافًا رسميًا من الولايات المتحدة بأن القدس كاملة هى عاصمة إسرائيل، وبالفعل تم تقديم القانون أربع مرات، كما طالب القانون بإلغاء سلطة الرئيس فى تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس (٥٥).

لكن توجهات غالبية أعضاء الكونجرس ناحية إسرائيل ونجاح تأثير اللوبى الصهيونى عليهم لم تنل رضاء الرأى العام الأمريكى، الذى بلغت نسبة معارضته للاستيطان الإسرائيلى وموافقة الكونجرس له ٧٢٪ ومطالبة الرئيس بتقليل الدعم لإسرائيل فى هذه القضية.

وبهذا فإن تأييد الكونجرس الأمريكى لأى من القرارت المتعلقة بقضية المستوطنات أو الصراع الفلسطينى- الإسرائيلى بصورة عامة، كانت دائما تصب فى صالح الجانب الإسرائيلى، وهذا بسبب الضغوط التى يمارسها اللوبى الصهيونى وخاصة لجنة الإيباك (٥٦).

وفيما يخص السلطة التنفيذية، فقد أعطى الرئيس باراك أوباما انطباعات عن تغير السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وذلك من قبل توليه للرئاسة رسميا وبعدها، حيث عبر باراك أوباما عن نيته فى إيجاد حل للأزمة الفلسطينية وذلك قبل توليه السلطة بشكل رسمى فى يناير ٢٠٠٩، ومن ثم بعد توليه للسلطة عين (جورج ميتشل) مبعوثا له إلى الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل جعل عملية السلام إحدى الأولويات فى السياسة الخارجية الأمريكية(٥٧).

بالإضافة لهذه الانطباعات فإن العلاقة بين الرئيس الأمريكى والكونجرس ليست جيدة خلال الفترة الرئاسية الأولى فى ظل سيطرة الجمهوريين، وهذا يعطى الانطباع بأن الضغط الممارس من قبل الإيباك على الكونجرس لن يكون بنفس القوة على الرئيس الأمريكى. ومن حيث إن الرئيس باراك أوباما يمارس أيضًا تأثيره على قاعدة الناخبين له وليس الكونجرس المسيطر عليه من الجمهوريين المعروفين بتأييدهم لمطالب اللوبى الصهيونى وبالتالى لأولوية تحقيق مصالح إسرائيل فى السياسة الخارجية الأمريكية(٥٨). كما أن الرئيس الأمريكى باراك أوباما يعتمد أكثر على مستشاريه فى أخذ النصيحة للسياسة الخارجية الأمريكية عن الرجوع إلى الكونجرس أو مجلس الشيوخ(٥٩).

وقد قال الرئيس باراك أوباما عن قيام الدولة الفلسطينية : إن هذا يخدم مصالح إسرائيل، كما يخدم مصالح فلسطين والولايات المتحدة والعالم بأسره... لهذا السبب، عقدت العزم على أن أتابع شخصيا هذا الملف وأن اتحلى بكل الصبر والعزيمة التى تتطلبها مثل هذه المهام، فهو أول من يربط المصلحة الاستراتيجية الأمريكية ببناء الدولة الفلسطينية(٦٠).

وتوجت هذه الانطباعات عند زيارة الرئيس باراك أوباما إلى جامعة القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩ وإلقاء خطابه الذى احتوى على عدد من القضايا كان

أهمها فيما يخص قضيتنا محل البحث إظهاره التقدير والاحترام للحضارة الإسلامية وأهمية الدور التاريخى لها، وتقدير الحقوق والحريات للشعب الفلسطينى[٦١]، وتضمن خطابه خطة التسوية للصراع الإسرائيلى –الفلسطينى. وقد تضمن مشروعه الوقف التام للنمو الاستيطانى الإسرائيلى فى فلسطين، وقال إن الولايات المتحدة ترفض الشرعية المعطاة لاستمرار الاستيطان الإسرائيلى وتريد وقف ذلك[٦٢].

ويعد أوباما أول رئيس أمريكى يتحدث عن حق الشعب الفلسطينى فى بناء دولة مستقلة، وعن معاناة الشعب الفلسطينى[٦٣]، وتحدث فى خطابه عن معاناة الشعب الفلسطينى – مسلمين ومسيحيين– من أجل وطنه، وبأن الوضع الفلسطينى لا يطاق وأن الولايات المتحدة لن تدير ظهرها للتطلع الشرعى الفلسطينى فى الكرامة ووجود وطن لهم [٦٤].

ولكن رغم هذه الوعود، أعقب زيارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما إلى جامعة القاهرة بفترة قصيرة إرساله جورج ميتشل – مبعوث الرئيس الأمريكى لفلسطين– فى زيارة إلى إسرائيل ليؤكد لهم أن الوضع المميز لإسرائيل لم يتغير حتى إن بدى أن هناك تغيرات فى اللغة[٦٥].

فنتيجة للضغوط التى مارسها اللوبى الصهيونى والحكومة الإسرائيلية على الإدارة الأمريكية لم يتحقق أى من الوعود المعلن عنها[٦٦]، ففيما يتعلق بمشروع الإدارة الأمريكية فى الوقف الكامل للنمو الاستيطانى[٦٧]، أعلنت لجنة الإيباك اعتراضها الكامل على هذا الموقف الأمريكى لأوباما ، وبدأ فى حشد أعضاء الكونجرس للاعتراض على هذا الأمر[٦٨]، ونتيجة لهذا الضغط من الإيباك على الكونجرس، فإن ذلك الوقف لم يتم. وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن وقفها النمو فقط لمدة شهرين فى الضفة الغربية، ولم يتضمن الوقف المبانى والمنشآت التى كانت تنفذ قى ذلك الوقت إلى جانب استثناء

القدس أيضا. وظلت عملية التسوية معلقة بناء على رغبة الجانب الإسرائيلى[٦٩]. هذا بالإضافة إلى أن هذا الوقف المؤقت كان له مقابل، وهو استخدام الفيتو فى مجلس الأمن إذا ما ذكر الإعلان عن دولة فلسطينية، وثلاث مليار دولارا من الطائرات الحربية، بالإضافة الى أن طلب الولايات المتحدة بوقف الاستيطان يكون هو الأخير[٧٠]. وهذا الوقف لم يكن إلا شكليا فقط والدليل هو بدء مرحلة إفراغ القدس ديمجرافيا، حيث زاد الاستيطان اليهودى بطريقة مطردة، فتم توزيع إخطارات بشكل يومى لهدم المنازل وطرد سكانها، وبناء عشرات الآلاف من المبانى السكنية[٧١].

وقد أصدرت لجنة الإيباك بيانا تؤكد فيه التزام أوباما بالعلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن الرئيس الأمريكى يدرك جيدًا هذه العلاقة، وقد صرح بأن ما يهدد إسرائيل يهدد أيضًا الولايات المتحدة[٧٢]، وأن المصلحة والأمن الإسرائيلى فى الشرق الأوسط من أولويات الاسترتيجية الأمريكية، وهناك التزام مطلق من قبل أوباما تجاه إسرائيل، واستمرارية الدعم السياسى والاقتصادى لإسرائيل[٧٣].

وهناك مؤشر مهم يوثق ويثقل من الدعم المستمر من قبل الإدارة الأمريكية لإسرائيل، وهو الاستخدام الدائم لحق الفيتو من الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة فى صالح إسرائيل فى أى من الأمور التى تعرقل حركتها واحتلالها وإقامتها للمستوطنات فى الدولة الفلسطينية. فقد بدأت الولايات المتحدة فى استخدام هذا الحق عام ١٩٧٠ أثناء إدارة الرئيس الأمريكى نيكسون، وقد استخدمته منذ ذلك الوقت ٣٩ مرة فى كل القرارات التى كان من شأنها أن تكون ضد المصلحة الإسرائيلية فى الفترة ما بين ١٩٧٢ إلى ٢٠١١، وفى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ استخدمت الولايات المتحدة حق

الفيتو تسع مرات فى صالح الجانب الإسرائيلى[٧٤]، منها فى عهد أوباما خلال فترة البحث كالتالى:

- فى فبراير ٢٠١١، استخدمت الولايات المتحدة لأول مرة فى عهد أوباما حق الفيتو لصالح إسرائيل فى قرار يدين الاستيطان الإسرائيلى القائم والمستمر منذ سنة ١٩٦٧ على أنه غير شرعى. وقد جاء هذا القرار بسبب رفض الفلسطينيين التفاوض قبل إيقاف الاستيطان الإسرائيلى، وكانت الولايات المتحدة هى الوحيدة المستخدمة لهذا الحق ما بين الأربعة أعضاء الآخرين الذين لهم حق الفيتو أيضًا. وقد أدى هذا التصرف للولايات المتحدة إلى التعنت الإسرائيلى والقدرة على الإفلات من العقاب كما أشار (رياض منصور)- المراقب الفلسطينى فى الأمم المتحدة[٧٥].
- رفضت أيضا الولايات المتحدة المشروع العربى الفلسطينى المقدم من الأردن إلى مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠١٤ الذى نص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى خلال ثلاث سنوات، وخلال سنة يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وحق الشعب الفلسطينى بتقرير مصيره، وما يترتب على ذلك من إنهاء الاستيطان[٧٦].
- عام ٢٠١٤: عارضت الولايات المتحدة قرارا تم تقديمه من قبل الفلسطينيين إلى المجلس التنفيذى لليونسكو كان من شأنه انتصار إسرائيل على الفلسطينيين، وهو بسبب ارتكاب إسرائيل مجموعة من الجرائم فى الضفة الغربية والقدس وغزة وهضبة الجولان. واحتوى قرار المشروع على إدانة مساس الجيش الإسرائيلى بالأطفال فى غزة، والاعتداء على دور العبادة فى الحرم القدسى وتقييد الوصول إليها. وكانت الولايات المتحدة هى الوحيدة المعارضة لهذا القرار[٧٧].

ونشير فى هذا السياق إلى واقعة امتناع الولايات المتحدة عن التصويت والاعتراض لصالح قرار فى مجلس الأمن يطالب بوقف النشاط الاستيطانى الإسرائيلى فى الضفة الغربية يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦. وقد وافقت ١٤ دولة على القرار، الذى يعد الأول للمجلس بشأن إسرائيل والفلسطينيين منذ نحو ثمانى سنوات. ويعتبر القرار أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكا للقانون الدولى وتشكل عقبة أمام تنفيذ حل الدولتين(٧٨).

ولا يعد الموقف الأمريكى تحولا عن دعم أمن الحليف الاستراتيجى إسرائيل، ولكنها تكشف من ناحية فشل الدبلوماسية الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى تعد رسالة تنبيه يوجهها الديمقراطيون المغادرون للإدارة للجانبين الإسرائيلى والرئيس الأمريكى الجديد. وهو تصرف قد يكون متوقعا فى سياق من توتر العلاقات بين الحكومتين منذ منتصف العام ٢٠١٥ حول موضوع الاتفاق النووى النهائى مع إيران(٧٩). فقد قالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سمنثا باور إن استمرار البناء الاستيطانى يقوض بشكل خطير أمن إسرائيل... إن الولايات المتحدة ترسل رسالة سرا وعلنا منذ نحو خمسة عقود بأن المستوطنات يجب أن تتوقف. وقالت لا يمكن للمرء أن يدافع عن توسيع المستوطنات الإسرائيلية وفى الوقت نفسه يدافع عن حل للدولتين تتوفر له مقومات الاستمرار لإنهاء الصراع(٨٠).

وعلى الجانب الآخر ندد رئيس مجلس النواب الأمريكى بول ريان والسناتور جون مكين وكلاهما من الجمهوريين بقرار إدارة الرئيس باراك أوباما الامتناع على التصويت فى مجلس الأمن الدولى. وقال الرئيس الأمريكى المنتخب دونالد ترامب فى تغريدة على تويتر إن الأمور ستختلف بعد ٢٠ يناير عندما يتولى السلطة(٨١). وكان ترامب يحث الإدارة الأمريكية على استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار.

وبالتالى، وباستثناء هذا الموقف الذى لا يخرج عن كونه مجرد رسالة أخيرة من الديمقراطيين، فإن التطورات الدولية أو الإقليمية المتشابكة والمتلاحقة لم تمنع الرئيس الأمريكى السابق من تغيير سياسته تجاه التأييد والدعم لإسرائيل. فإن موقف السلطة التنفيذية خلال إدارة أوباما لم يختلف عن سابقيه حيث لم يؤخذ أى من التدابير التى من شأنها أن تحل القضية الفلسطينية أو وقف الاستيطان. وهو ما يحقق مطالب اللوبى الصهيونى ولجنة الإيباك.

الخاتمـــة

بعد عرض الدراسة، توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج وهى كما يلى:

١- يعد اللوبى الصهيونى من أقوى جماعات الضغط فى الولايات المتحدة من حيث التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة تجاه قضايا الشرق الأوسط. وتعد لجنة الإيباك مركز القوة للوبى الصهيونى والذراع الرئيسى له، وذلك راجع إلى قدرتها التى لا مثيل لها فى التأثير على الكونجرس الأمريكى والضغط عليه من أجل تحقيق المصالح الإسرائيلية، وذلك من خلال معاقبة أومكأفاة المرشحين بفوزهم أوإسقاطهم فى الانتخابات التشريعية.

٢- إن الاستيطان الإسرائيلى خلال إدارة أوباما من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ لم يقل، بالعكس زاد بطريقة مطردة، وكان يتم بناء المستوطنات فى أكثر المناطق جدلية وحساسية فى الأراضى الفلسطينية، وتم استخدام الجدار العازل لمحاصرة جميع الحدود داخل الدولة الفلسطينية لحماية هذه المستوطنات، والذى أدى إلى تداعيات فادحة على الأراضى والشعب الفلسطينى حيث قطع أوصال الشعب وحرمانهم من ممارسة تجارتهم، كما استولى على أكبر المناطق المسئولة عن تدفق المياه، ومنع أى آمال لإقامة الدولة الفلسطينية. كل ذلك تم تحت ضغط من لجنة الإيباك

على الكونجرس الأمريكى، من أجل تجاهل كافة الانتهاكات التى تتم على الأراضى الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين، وضغطت من أجل إفشال أية محاولات من شأنها عرقلة التوسع الاستيطانى الإسرائيلى.

٣- إن فاعلية الإيباك على السياسة الخارجية الأمريكية لم تتأثر فى ظل المستجدات الإقليمية والدولية. ففى ظل انشغال المجتمع العربى بالثورات ومشاكله الداخلية والتوتر والقلاقل التى أصابت المنطقة مما جعل القضية الفلسطينية على الهامش، واستغلت إسرائيل هذه القلاقل لصالحها وسارعت فى إنشاء المستوطنات. أما فيما يخص التطورات الدولية: فأولاً حصول فلسطين على صفة مراقب غير عضو فى الأمم المتحدة، رغم أنها تعد مكسبا سياسيا وفتح المجال أمام الدولة الفلسطينية للاشتراك فى عضوية المنظمات الدولية، إلا أن تأثيره على أرض الواقع ظل محدودا وهذا راجع إلى حق الفيتو الذى تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن واستخدامه متى عرض قرار فيه انتصارا للدولة الفلسطينية. وثانيًا فيما يخص الاتحاد الأوروبى فهناك وجهات نظر بأن المساعدات المالية والاقتصادية التى يقدمها للدولة الفلسطينية ليست إلا مساعدات من أجل تحقيق مصالحه السياسية ولعب دور فى المنطقة ، وليست من أجل حل القضية الفلسطينية نفسها، ويضاف إلى هذا أن شراكته التجارية مع إسرائيل تمنعه من التأثير الفعال لوقف الاستيطان الإسرائيلى.

ولكن منذ عام ٢٠١٣ بدأ الاتحاد الأوروبى بأخذ مجموعة من السياسات تمثل عقوبات على الاستيطان الإسرائيلى، وكانت آخر تصريحات الجانب الإسرائيلى فى هذا الأمر أنها ترفض التدخل الأوروبى فى هذه القضية ولا ينبغى بناء هذه العلاقة التجارية بينهم على أمور أخرى، كما سبق وأشرنا.

ومن هذه النتائج التى توصلت إليها الدراسة، تكون إجابة السؤال الرئيسى هى: أن تأثير اللوبى الصهيونى على السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة أوباما تجاه قضية الاستيطان الإسرائيلى فى ظل التطورات الدولية والإقليمى لم يقل وظل فعالا، كما ظهر من خلال التشريعات والقرارات واستخدام حق الفيتو السابق ذكرهم. وأيضا من دلائل ذلك أنه مع وضع عقوبات الاتحاد الأوروبى، قرر أوباما بنقض أى من هذه العقوبات وإذا فشلت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى، سوف يتحرك الرئيس الأمريكى لتقليل هذه العقوبات الاقتصادية[٨٢].

المراجـــع

١- ليليان إميل كامل، أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتطور الإدراك الأمريكى تجاه العرب : دراسة فى السلوك الأمريكى تجاه بعض القضايا العربية ٢٠٠١- ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠، ص ٥٧.

٢- A Partial List, The Council for the National Interest, The Israel Lobby http://www.councilforthenationalinterest.org/new/lobby/.Ibid, Grant F. Smith, Where Did AIPAC Come From?, Anti War, 9 October 2007. http://www.antiwar.com/orig/gsmith.php?articleid=11727

٣- Ibid.

٤- The Israel Lobby: A Partial List, op.cit.

٥- Our Mission, AIPAC, http://www.aipac.org/about/mission

٦- The Israel Lobby: A Partial List, op.cit.

٧- John Mearsheimer and Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Middle East Policy, Vol. XIII , No.3, Fall 2006, pp. 5-9, http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/IsraelLobby.pdf.

١١- Ibid.

١٢- Our mission, op.cit.

١٣- Ibid.

١٤- Tanya R. Austin, Hijacking American Foreign Policy in the Middle East: An Analysis of the Power of the American Israeli Public Affairs Committee, Illinois State University, p.2. http://pol.illinoisstate.edu/downloads/conferences/2006/AustinTanyaAIPAC05.pdf.

١٥- Natahn Jones, National Capital insiders vote AIPAC second most powerful Interest Group in Washington, Washington Report on Middle East Affairs, January-February 1998, http://www.wrmea.org/1998-january-february/national-capitalinsiders-vote-aipac-israel-s-american-lobby-second-most-powerful-interest-group-in-washington.html

١٦- John J. Mearsheimer, op.cit. p. 23.

١٧- Ibid, p. 43.

١٨ - Joel Beinin, Tel Aviv's Influence On American Institutions, U.S. :The Pro-Sharon Think Tank , Le Monde Diplomatique, July 2003.

http://mondediplo.com/2003/07/06beinin.

Look also: Tanya R. Austin, op.cit, p.3.

١٩- John J. Mearsheimer, op.cit, p. 43.

٢٠- Ibid, pp. 48-50.

٢١- رشا إبراهيم غريب، دور الجماعات المؤيد لإسرائيل فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ١٩٩٠-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٨٥.

٢٢- المرجع السابق، ص ٨٦.

٢٣- المرجع السابق، ص ٨٤.

٢٤- طارق ديلوانى، اللوبى اليهودى والتصعيد ضد إيران، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، عمان،١٥-٢- ٢٠٠٦: http://alkashif.org/html/center/16/6.pdf

٢٥- ALAN M. DERSHOWITZ, The Arab Lobby in America and Influence over the U.S., DAILY BEAST, 24 August 2010.

http://www.thedailybeast.com/articles/2010/08/24/the-arab-lobby-in-america-alan-dershowitz

٢٦- Mitchel Bard, Congress and the Middle East: The PRO-Israel and Pro Arab Lobbies, Jewish Virtual Library, July 2012.

https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/lobby.html

٢٧- Middle East Lobbying: The Influence Game, AL MONITOR.

http://www.al-monitor.com/pulse/lobbying

٢٨- جانيس ج تيرى، السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ودور جماعات الضغط فى التأثير عليها، عرض وترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٣.

http://alkashif.org/html/13/pdf/50.pdf

٢٩- Allen I. Keishwetter, The Arab Spring : Implications for U.S. Policy and Interests, Middle East Institute, 13/1/2012.

http://www.mei.edu/content/arab-spring-implications-us-policy-and-interests.

٣٠- General Assembly Votes Overwhelmingly to Accord Palestine 'Non-Member Observer State' Status in United Nations, General Assembly, GA/11317, 29 NOV. 2012: http://www.un.org/press/en/2012/ga11317.doc.htm

٣١- Ibid.

٣٢- ورشة عمل: التداعيات القانونية والحقوقية لقبول فلسطين دولة غير عضو(مراقب) فى الأمم المتحدة ، مركز حماية لحقوق الإنسان ، ص ص ١١-١٢.

http://www.hchr.ps/files/general/file/TaqreerWarsha.pdf

٣٣- المرجع السابق، ص ١٤.

٣٤- Rouba Al-Fatal ,The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory , Center For European Policy Studies (May, 2010), No. 328, p. 7.

http://aei.pitt.edu/14582/1/WD328_Al-Fattal_on_EU_FP_in_Palestine.pdf

٣٥- European Commission External Relations: Occupied Palestinian Territory, EC Assistance to the Palestinians, European Commission, 21 October 2009.

http://ec.europa.eu/external_relations_occupied_palestinian_territory/ec_assistance/index_en.htm

٣٦- Middle East Peace Process, European Union External Action, p.4.

http://eeas.europa.eu/policies/eu-special-representatives/former-special-representatives/pdf/miguel_angel_moratinos.pdf.

٣٧- Summary of the Evaluation of the European Union'S Cooperation With Palestine and Support to Palestinain People, European Commission, May 2014. Vol. 1, p. 2.

http://ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation/evaluation_reports/evinfo/2014/1327_ev_en.pdf

٣٨- Harriet Sherwood, EU Takes Tougher Stance on Israeli Settlements, The Guardian, 16 July 2013: http://www.theguardian.com/world/2013/jul/16/eu-israel-settlement-exclusion-clause

٣٩- Ibid.

٤٠- Jpost Staff, EU Report Urges Sanctions Against Israel over Jersulaem Policies, The Jersualem Post, 20 March 2015: http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/EU-report-urges-sanctions-against-Israel-over-Jerusalem-policies-394586.

٤١- Stephen Lendman, AIPAC Sponsored Fast Track Measures on Behalf of Isreal: Congressional Legislation Targets BDS Initiatives, Global Research, 28 April 2015.

http://www.globalresearch.ca/aipac-sponsored-fast-track-measures-onbehalf-of–israel-congressional-legislation-targets-bds-initiatives/5445917

٤٢- FACT SHEET, November 2015, European External Action Service.

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/20151111_fact_sheet_indication_of_origin_final_en.pdf

٤٣- Jeffrey Heller, Israel to review EU Palestinian projects in settlement goods feud, REUTERS, 30 Nov. 2015.

http://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-eu-id USKBN0TJ1N020151130

٤٤- Marwan Darweish, The Palestinian Israeli Conflict in the Shadow of Arab Revolutions, Journal of Conflict Transformation and Security, Vol.3, No.2, October 2013, pp. 160-161.

٤٥- Joel Beinin, The Israeli Palestinian Conflict and the Arab Awakening, Middle East Research and Information Project, 1 August 2011: http://www.merip.org/mero/mero080111

٤٦- Khaled Amayreh, Hams –Fatah Discord on Fayyad Persists, Al-Ahram Weekly, 23 - 29 June 2011, Issue No. 1053. http://weekly.ahram.org.eg/2011/1053/re8.htm

٤٧- Palestinian Youth on the Arab Spring Results of a Specialized Opinion Poll Press Release (4), Arab World for Research and Development, 10 September 2013, Palestine: Ramaalah. http://www.miftah.org/Doc/Polls/PollAWRAD110913.pdf

٤٨- Abdalhadi Alijla, Are the Palestinians the Losers of the Arab Spring, MONDOWEISS, 10 January 2014. http://mondoweiss.net/2014/01/palestinians-losers-spring.

٤٩- MItzpe kramim, In Netnyahu's Fourth Term: What's next for Israel Settlements? Reuters, 6 April 2015.

http://www.reuters.com/article/2015/04/06/us-israel-palestinians-settlements-insig-idUSKBN0MX0T220150406.

٥٠- John Newhouse,The Influence of Lobbies on U.S. Foreign Policy, Foreign Affairs, Vol.88, No.3 (May-June 2009), p. 74.

٥١- Alexandra M. Quinn, Examining the Image of the United States in the Arab World and the relationship with Israel during the Obama Administration, Student Pulse, Vol.7, No.2, 2015, p.3.

of-the-united--http://www.studentpulse.com/articles/997/3/examining-theimage states-in-the-arab-world-and-the-relationship-with-israel-during-the-obama-administration.

٥٢- هويدا عبد الله فتحى، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربى–الإسرائيلى: المسار الفلسطينى٢٠٠١–٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ١٩٨.

٥٣- House Resolution 1, 51st Legislature, State of New Mexico, Second Session, 2014, introduced by Yvette Herrell.

20Regular/resolutions/house/HR01.pdf.٪http://www.nmlegis.gov/Sessions/14

٥٤- H.R. 1337 Palestinian Accountability Act , The House of Representatives (March 2013), 113th Congress, 1st session.

http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c113:H.R.1337

٥٥- Shirl McArthur, Ten Senators ,17 Representatives in 113th Congress, Hall of Fame, The Washington Report on Middle East Affairs, September 2014.

http://www.wrmea.org/pdf/2014sept_voting_records.pdf /

٥٦- هويدا عبد الله فتحى، مرجع سابق، ص ١٩٧.

٥٧- Martin S. Indyk, Kenneth G. Lieberthal, and Michael E. O'Hanlon, Bending History, Barack Obama's Foreign Policy, September 4, Brookings Institution Press (2012), p.15, https://www.brookings.edu/book/bending-history-2__trashed/

Look also : Palestine, Israel and the United States, Economic and Political Weekly, Vol.44, No.24 (June 13 2009), p.6.

http://www.epw.in/journal/2009/24/editorials/palestine-israel-and-united-states.html

٥٨- J.T. Young, Obama Relationship with Congress Not Likely to Improve, The Washington Times, 26 December 2012.

http://www.washingtontimes.com/news/2012/dec/26/obama-relationship-with-congress-not-likely-to-imp/

٥٩- Nina Mast, The Israel Lobby and U.S. Policy in the Middle East: The Iraq War, The Egyptian Arab Spring, and Iran's Nuclear Program, Dietrich College Honors Thesis, Carneige Mellon University, spring 2014, pp. 10-12,

repository.cmu.edu/cgi/viewcontent.cgi

٦٠- جمال عبد الله الاله حسن، الاستمرار والتغير فى السياسة الأمريكية تجاه قضية الاستيطان الإسرائيلى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ١٣٢.

٦١- Remarks by the President on a New Beginning, June 4, 2009, The White House, https://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-Cairo-University-6-04-09.

٦٢- Statement by the Press Secretary on Israeli Settlements, September 4, 2009, The White House.

https://www.whitehouse.gov/the_press_office/Statement-by-the-Press-Secretary-on-Israeli-Settlements.

٦٣- جمال عبد الله الإله، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٦٤- Remarks by the President on a New Beginning, op.cit.

٦٥- Palestine, Israel and the United States, op.cit. p.6.

٦٦- جمال عبد الله، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٦٧- Morton A. Klein, ZOA: Obama Opposition To Jewish Construction In Jerusalem Contradicts U.S. Jerusalem Law Rejecting City's Division, Zionist Organization of America, 22 March 2010.

http://zoa.org/2010/03/102629-zoa-obama-opposition-to-jewish-construction-in-jerusalem-contradicts-u-s-jerusalem-law/rejecting-citys-division

٦٨- Alexander Quinn, op.cit.

٦٩- Carol Migdalovitz, Israeli-Arab Negotiations: Background, Conflicts and U.S. Policy, Congressional Research Service, RL33530, 29 January 2010, p.2,

https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33530.pdf

٧٠- جمال عبد الله، مرجع سابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

٧١- هويدا عبد الله فتحى، مرجع سابق، ص ١٩٨.

٧٢- Israel: A U.S. Strategic Asset, Near East Report (25 June 2010), AIPAC's:

http://www.aipac.org/NearEastReport/20100624/Israel_A_US_Strategic_Asset.html

٧٣- مستقبل التسوية بين اسرائيل والرئاسة الفلسطينية فى ظل الادارة الأمريكية لأوباما، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير استراتيجى ٨، يناير ٢٠٠٩:

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/StAssessment/Str8_Settlement_Obama. pdf

٧٤- Ed Pilkington,US Vetoes UN Condemnation of Israeli Settlements,The Guardian,19 February 2011.

http://www.theguardian.com/world/2011/feb/19/us-veto-israel-settlement

٧٥- Ibid.

Look also: United States vetoes Security Council Resolution on Israeli Settlements, 18 February 2011, UN News Centre.

http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37572

٧٦- مجلس الأمن يرفض مشروع القرار الفلسطينى،٣١ ديسمبر ٢٠١٤، BBC News.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/12/141231_un_security_council_palestinians

٧٧- إيتامار إيخنر، بمساعدة الولايات المتحدة : انتصار على الفلسطينيين فى اليونسكو، مختارات إسرائيلية، العدد٢٤٠ ، ترجمة: سيد رشاد ، ص ص ٢٢-٢٣.

٧٨- Resolution 2334 (2016), Security Council, United Nations, 23 December, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2334, 2016.

٧٩- Beth Ethier, Obama and Biden skipping AIPAC Ahead of Netanyahu Speech, The Slatest, 26 Feb. 2015.

http://www.slate.com/blogs/the_slatest/2015/02/26/aipac_obama_and_biden_will_not_attend_gathering_of_israel_supporters_ahead.html

٨٠- Natan Sachs, What's new and what's not in the U.N. resolution on Israeli settlements, BROOKINGS, 26 December 2016.

https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/12/26/whats-new-and-whats-not-in-the-u-n-resolution-on-israeli-settlements/

٨١- فى قرار تاريخى مجلس الأمن يدين الاستيطان وأمريكا تمتنع عن التصويت، DW ، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦.

http://www.dw.com/ara-36898164.

٨٢- Steven Mufson and Paul kane, New tensions erupt between the white house and Netanyahu, The Washigton post, 25 February 2015.

http://www.washingtonpost.com/business/economy/white-house-condemns-netanyahu-plan-to-address-congress.html

Abstract

THE INFLUENCE OF ZIONIST LOBBY ON AMERICAN FOREIGN POLICY: A CASE STUDY OF AIPAC COMMITTEE AND THE ISRAELI SETTLEMENT ISSUE (2009-2017)

ENGY El MAHDY

This paper attempts to define the extent of the influence of the Zionist lobby on American foreign policy regarding the construction of settlements in Palestine throughout the rule of President Barack Obama. This is because the period selected has witnessed regional and international developments that have had serious implications for national security. Also it attempts to understand the practical mechanisms of the Zionist lobby, that is to develop parallel mechanisms on the Arab side.